الأمم المتحدة

A/76/229

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 208/75 المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". ويركز التقرير على التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للمناقشات المستقبلية في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، من أجل تعاف مرن ومستدام من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

* A/76/150.

240821 160821 21-10305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير وأثرت على جميع جوانب تمويل التنمية. وشهد الاقتصاد العالمي في عام 2020 أشد انكماش له منذ الكساد الكبير. وأدت تدابير الإغلاق الشامل إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى خسائر هائلة في الدخل وارتفاع معدلات البطالة، مع تكبد أضعف شرائح المجتمع لأشد الآثار.

2 - وقد حدث ذلك على الرغم من الاستجابة الواسعة النطاق، وإن كانت متفاوتة إلى حد كبير، على صعيد السياسات. فقد أدت التدابير المالية والنقدية غير المسبوقة إلى التخفيف من حدة التأثير الاجتماعي والاقتصادي المترتب على الجائحة في البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، حتى في الوقت الذي لم تستطع فيه هذه البلدان منع وقوع خسائر فادحة في الأرواح. غير أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستجابة بفعالية. وفي خضم عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، يسهم التقدم غير المتكافئ للغاية في مجال التلقيح في جميع أنحاء العالم في تزايد هشاشة التعافي على الصعيد العالمي.

3 - وبالنسبة لمعظم البلدان، لا تزال الأولوية الفورية تتمثل في احتواء انتشار الجائحة ومعالجة تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن هناك احتمالا بأن ينقسم العالم إلى شِقين متباعدين - حيث تتعافى مجموعة من البلدان بفضل اتخاذ تدابير تحفيزية قوية وارتفاع معدلات التلقيح وتسارع الرقمنة، بينما تغرق بلدان أخرى في أعماق دائرة سحيقة من الفقر والجوع وعدم القدرة على الحصول على اللقاحات وعلى تحمل الديون والتقشف. وبدون الدعم المتعمد، فإنها تخاطر بضياع عقد من عمر التنمية.

4 - وفي حين اتخذ المجتمع الدولي خطوات لتخفيف حدة الأزمة - من خلال تعليق سداد الديون وتعزيز التعاون الإنمائي، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، على سبيل المثال - لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

5 - وفي حين أن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين (الإطار المشترك) يمثلان تدبيرين هامين لمعالجة الزيادة في مخاطر القدرة على تحمل الديون، فإنهما غير كافيين للتصدي لمخاطر الديون المتنامية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز احتياطيات الاقتصادات النامية اللازمة لمكافحة الجائحة، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة يعادل 650 بليون دولار، ومن المتوقع إعطاء الموافقة النهائية عليه بحلول نهاية آب/أغسطس 2021. غير أنه يلزم بذل جهود إضافية لكفالة أن يكون لهذا التخصيص الأثر الإنمائي المطلوب.

6 - وينبغي للجهود المبذولة لدعم البلدان وإعادة البناء على نحو أفضل المضي في مواجهة الاتجاهات والتحديات الطويلة الأجل، والتي أدت هذه الأزمة إلى مفاقمة العديد منها. ففي المقام الأول، ازدادت مخاطر الديون وغيرها من المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي في مختلف البلدان في ظل شروط نقدية ميسرة طويلة الأمد. وحتى قبل الصدمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، كان نحو نصف أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضاً بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، أو يعاني بالفعل من هذه الحالة. وفي الوقت نفسه، ظل توجه الأسواق المالية قصير الأجل، وتجلى ذلك في استمرار الفصل بين أداء أسواق الأسهم وأداء الاقتصاد الحقيقي.

7 - ثانيا، زادت الجائحة من غموض آفاق الاستثمار في العديد من البلدان. ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009، كان نمو الاستثمار ضعيفا نسبيا في جميع أنحاء العالم. وقد كشفت الجائحة عن ثغرات استثمارية كبيرة في نظم الصحة والحماية الاجتماعية، كما يتجلى من عدم القدرة على مواجهة الأزمة الحالية.

8 - ثالثا، أدت الجائحة إلى تسريع التحول نحو الأتمتة والرقمنة، مما أدى إلى زيادة تعميق الفجوة الرقمية بين البلدان. وفي حين أن التقدم التكنولوجي السريع يتيح فرصا هائلة للنمو، يفتقر العديد من البلدان النامية إلى إمكانية الاتصال الرقمي والموارد اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية، وسوف يزداد تخلفها عن الركب. وعلاوة على ذلك، وبما أن الجائحة قد أثرت بشكل غير متناسب على الوظائف المعرضة للأتمتة، فمن غير المرجح أن يعود العمل بالوظائف التي ألغيت، مما قد يؤدي إلى ثغرات في العمالة في المستقبل.

9 - رابعا، تؤدي المخاطر المتصلة بالمناخ إلى مفاقمة التهديدات على نطاق جميع أبعاد التنمية المستدامة. فبعض أكثر اقتصادات العالم ضعفا هي أكثر الاقتصادات تعرضا للصدمات المناخية. ومع اشتداد آثار تغير المناخ، يتعين على واضعي السياسات تسريع الاستثمارات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مجابهته على نحو عاجل.

10 - ومن المهم الإشارة إلى أن الجائحة قد أبرزت الروابط القوية بين التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمالية. ويلزم أن تكون الاستجابة متسقة، أثناء تصميم استراتيجيات السياسات، على نطاق جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[1]، على الصعيد الوطني (مع توفير أطر التمويل الوطنية المتكاملة لإطار عمل) ومن خلال التعاون الدولي على السواء.

11 - وقد اعتمد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021 وثيقة ختامية (E/FFDF/2021/3) تحدد سلسلة من الإجراءات الطموحة والملموسة في الوقت نفسه، لدعم البلدان في التغلب على الجائحة وإحراز تقدم نحو تحقيق خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]. وتدعو الوثيقة الختامية إلى إعطاء الأولوية للإنفاق على الوظائف الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز التعاون الضريبي؛ وإحراز تقدم نحو وضع معايير دولية متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً للإقرارات المتصلة بالاستدامة؛ وتوسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة للبلدان الأكثر احتياجا؛ ومعالجة المخاطر النظمية للعجز عن سداد الديون وتوفير تمويل طويل الأجل بفائدة ثابتة لأشد البلدان ضعفا؛ ووضع قواعد جديدة بشأن الاقتصاد الرقمي تشجع على تهيئة بيئة عمل مفتوحة وعادلة وغير تمييزية. ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية، تحسن السياق العالمي إلى حد ما، كما تحسنت الإجراءات المتخذة في بعض المجالات الأخرى أيضا، والتي تظهر في الأقسام التالية من هذا التقرير.

12 - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة. فحتى مع تحسن الاقتصاد العالمي يتخلف العديد من البلدان عن الركب. ويلزم اتخاذ إجراءات فورية ليس فقط للتصدي للجائحة وتداعياتها الاقتصادية، بل أيضا لمكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود. وبدون الاستثمار الكافي في أهداف التنمية المستدامة، فإن العديد من البلدان معرض لخطر ضياع عقد من عمر التنمية.

(1) القرار 313/69، المرفق.

(2) القرار 1/70.

ثانيا - السياق الاقتصادي العالمي

13 - تحسنت التوقعات الاقتصادية العالمية في الأشهر الأخيرة، بدعم من الطرح السريع للقاحات في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو والحوافز السياساتية الجديدة. ويتوقع تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2021" حدوث تعافٍ عالمي بنسبة 5,4 في المائة في عام 2021 و 4,1 في المائة في عام 2022، عقب انكماش حاد بنسبة 3,6 في المائة في عام 2020. غير أن الأرقام العالمية الإجمالية تخفي تباينا صارخا في آفاق التعافي فيما بين البلدان والمناطق. فبالنسبة للبلدان المعتمدة على السياحة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينطوي مسار التعافي على تحديات كبيرة نظرا لبطء رفع القيود المفروضة على السفر. وعلى الرغم من الانتعاش القوي الذي شهدته أسعار السلع الأساسية مؤخرا على الصعيد العالمي، تظل توقعات النمو قاتمة في أجزاء كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، فضلا عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن غير المتوقع بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان النامية أن يعود الناتج الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في الفترة 2022-2023.

14 - وكان الانعكاس الأقوى لأثر الجائحة على أضعف شرائح المجتمع، مما أدى إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة داخل البلدان نفسها. ويقدر أن 114,4 مليون شخص قد سقطوا تحت خط الفقر في عام 2020: منهم 57,8 مليون امرأة وفتاة[3]، ويعيش من هذا العدد البالغ 114,4 مليون شخص حوالي 82 في المائة في بلدان متوسطة دخل[4]. وقد فُقد ما مجموعه 255 مليون وظيفة بدوام كامل على الصعيد العالمي في عام 2020[5]، مع ارتفاع خسائر العمالة بشكل غير متناسب بالنسبة للعمال ذوي المهارات المتدنية والنساء والشباب وأولئك الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية.

15 - وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، أدى ضيق الحيز المالي ومخاطر العجز عن سداد الديون إلى تقييد قدرتها على إدارة الأزمة الصحية واحتواء التداعيات الاقتصادية للجائحة بفعالية. وقد أدى انهيار الإيرادات نتيجة للجائحة إلى مفاقمة الضغوط المالية، مما زاد من حدة المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، لا سيما في أقل البلدان نموا.

16 - وسيتعين على واضعي السياسات المضي في مواجهة اتجاهات وتحديات الاقتصاد العالمي، فضلا عن الطبيعة المترابطة لتلك التحديات، في تمويل التنمية المستدامة. وتقدم خطة عمل أديس أبابا مخططا للعمل في مجالات عملها السبعة.

ثالثا - مجالات العمل المندرجة في خطة عمل أديس أبابا

ألف - الموارد العامة المحلية

17 - ستحتاج الدول الأعضاء، في مسعاها لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة، إلى تعبئة الموارد العامة المحلية اللازمة للتنمية المستدامة من خلال تحسين السياسات الضريبية وإدارة الضرائب وتعزيز النزاهة المالية، فضلا عن الاستثمار في الحماية الاجتماعية. ويمكن أن تساعد ضرائب الكربون وغيرها

(3) الأمم المتحدة، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2021" (نيويورك، 2021).

(4) البنك الدولي، "الفقر: عرض عام"، 15 نيسان/أبريل 2021. انظر www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview.

(5) منظمة العمل الدولية، *لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية: اتجاهات عام 2021* (جنيف، مكتب العمل الدولي، 2021).

من ضرائب "التضامن" في زيادة الموارد العامة المحلية، ومواءمة السلوك مع التنمية المستدامة في الوقت نفسه. ويمكن أن يساعد تطوير تعددية أكثر شمولا في وضع القواعد الضريبية على ضمان إيلاء اعتبار أساسي لاحتياجات وقدرات البلدان النامية في الاتفاقات الدولية لتعزيز الشفافية الضريبية ومعالجة العواقب الضريبية المترتبة على رقمنة الاقتصاد.

18 - وتحظى المالية العامة المحلية بأهمية خاصة في خضم الجائحة العالمية، عندما يُطلب إلى الحكومات زيادة الموارد العامة التي تنفق على قطاع الصحة (لشراء لقاحات كوفيد-19 على سبيل المثال) وكذلك توفير دعم أسباب المعيشة (من خلال برامج دعم الأعمال التجارية وتحويل المدفوعات على سبيل المثال). ومع ذلك، فقد كان للجائحة أيضا أثر سلبي على تحصيل الإيرادات العامة.

19 - وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض الإيرادات في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020 بنسبة تقل عن 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، وأكثر من 3 في المائة في البلدان ذات الأسواق الناشئة، وما يزيد قليلا عن 1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام 2020، تدهورت الموازنات المالية عموماً بنحو 8,8 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، في حين شهدت البلدان ذات الأسواق الناشئة انخفاضا قدره 5,1 نقاط مئوية، وشهدت البلدان المنخفضة الدخل انخفاضا قدره 1,4 نقاط مئوية. وفي حين يُتوقع أن ترتفع الإيرادات مرة أخرى في عامي 2021 و 2022 مع خروج البلدان من عمليات الإغلاق الشامل المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ستتباين هذه التوقعات الواسعة النطاق بالاستناد إلى شدة التفشي وحصول البلدان على اللقاحات.

20 - وقد شكلت نظم الحماية الاجتماعية عنصرا حاسما في حزم الاستجابة للجائحة في البلدان التي تملك الحيز المالي اللازم لزيادة تحويل المدفوعات. وقد سجل أكثر من 600 1 استجابة متعلقة بالحماية الاجتماعية في أكثر من 200 ولاية قضائية في عام 2020[6]. ووسع العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتوسطة الدخل برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وينظر بعض البلدان في إدخال تغييرات أكثر استدامة على تصميم نظام الحماية الاجتماعية، بما في ذلك زيادة شمولية المدفوعات التحويلية وتعزيز الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وتدل هذه التوسعات في الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات على أهمية الحماية الاجتماعية الممولة من الميزانية بالنسبة لخطة عدم ترك أحد خلف الركب. ويمكن للبلدان أن تستخدم التدابير المؤقتة الأخيرة كلبنات لبناء أرضيات دائمة للحماية الاجتماعية تكفل الاستدامة المالية والضريبية من خلال مزيج من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي[7]. ويمكن تصميم هذه النظم بحيث تشمل على نحو أفضل العاملين في القطاعات غير المنظمة، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021، وضمان توفير الحماية الكافية للنساء، اللواتي كثيرا ما يتعرضن للإقصاء.

21 - ويجب أن تسهم أيضا السياسات الضريبية والإدارة الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ويمكن للنظم الضريبية العادلة والتقدمية أن تساعد في إعادة

(6) ILO, Social Protection Monitor, "Social protection responses to the COVID-19 crisis around the world" (31 December 2020), figure 2.

(7) ILO, Social Protection Spotlight, "Towards solid social protection floors? the role of non-contributory provision during the COVID-19 crisis and beyond", ILO brief (January 2021).

بناء مجتمعات أكثر شمولا ومرونة، من خلال تمويل السلع والخدمات العامة. وفي حين أنه يمكن للضريبة على الثروة ولضريبة التضامن أن تساعدا في تمويل الجهود الموجهة نحو التعافي من الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل، فإنهما تتطلبان تعزيز التدابير ضد التهرب الضريبي من جانب الأفراد الأثرياء. وينبغي أيضا النظر في السياسات الضريبية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، مثل تلك التي تشمل ضرائب الكربون وضرائب التبغ.

22 - ومن الضروري تعزيز التعاون الضريبي الدولي لدعم الجهود المحلية الرامية إلى تحسين تعبئة الموارد العامة المحلية. وتدعو خطة عمل أديس أبابا لأن يكون هذا التعاون عالميا من حيث النهج والنطاق. وفي حين أنه تم إحراز تقدم كبير في مجال زيادة التعاون الدولي والشفافية الضريبية ومعالجة التحديات الضريبية عبر الحدود، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله للحد من تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. ولا تزال البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تعاني من انخفاض فرص الوصول إلى شبكات تبادل المعلومات الضريبية.

23 - وقد عجلت جائحة كوفيد-19 بالتحول الرقمي للاقتصادات والمجتمعات، وهو ما أدى إلى رفع الرهانات في المفاوضات الجارية حول كيفية تكييف القواعد الضريبية في ضوء السهولة التي يمكن بها لنماذج الأعمال الرقمية تحويل الأرباح. وهناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة تحديث القواعد الضريبية للسماح للدول بممارسة حقوق فرض الضرائب على النشاط الاقتصادي في ولاياتها القضائية بغض النظر عن وجودها المادي، ولكن هناك خلاف بشأن أفضل السبل للقيام بذلك. وزيادة شمولية تعددية الأطراف في وضع القواعد الضريبية ستكون موضع ترحيب. ويظل الحل العالمي القائم على توافق الآراء، إذا نفذه عدد مؤثر من البلدان، أفضل نهج لتمكين فرض ضرائب فعالة على الاقتصاد الرقمي، وتجنب مخاطر عدم اليقين الضريبي، والازدواج الضريبي، والتدابير الانتقامية التي قد تقترن بالتدابير الانفرادية. ومع ذلك، هناك تحديات تنشأ خلال عملية التوصل إلى توافق في الآراء، ولا سيما في ضمان أن تحتل احتياجات وقدرات البلدان النامية موقعا محوريا في المناقشات العالمية. وسيكون من الأسهل على البلدان النامية تنفيذ الحلول التي تسهل إدارتها، وهي من الأرجح أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإيرادات بالنسبة لهذه البلدان.

24 - وقد اتخذت لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية خطوة هامة للمضي قدما في إرشاداتها، الموجهة نحو إنشاء نظم ضريبية أكثر عدلا، مع مراعاة أولويات البلدان النامية. وفي عام 2021، وضعت اللجنة اللمسات والتحديثات الأخيرة على التوجيهات بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك التسعير التحويلي، وتجنب المنازعات وحلها، والإعفاءات الضريبية على المعونة المقدمة من حكومة إلى أخرى، وفرض ضرائب على الكربون، وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية. وكان من أهم إنجازات اللجنة قرار إضافة المادة 12 باء إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي تقضي بتوسيع نطاق حقوق فرض الضرائب على الدول التي تسدَّد منها مدفوعات الخدمات الرقمية الآلية. وستمكن المادة المقترحة الولايات القضائية من فرض ضرائب على الدخل المتأتي من نماذج الأعمال الرقمية عن طريق تمرير تشريعات محلية، وبالتالي احتمال زيادة إيراداتها مع تجنب التحديات المعقدة في إدارة الضرائب في الوقت نفسه. وسيتعين على البلدان الآن أن تحدد ما إذا كان ينبغي إدراج هذه المادة في شبكات المعاهدات القائمة وكيفية القيام بذلك.

25 - وفي موازاة ذلك، يناقش المجتمع الدولي اعتماد معدلات ضريبية دنيا للشركات على الصعيد العالمي. ويمكن أن يساعد هذا الأمر في الحد من الحوافز لتحويل الأرباح والتنافس الضريبي والتسابق

لفرض أدنى حد ممكن من الضرائب على الشركات. وينبغي مراعاة كيفية تفاوت تأثير الحد الأدنى لضريبة أرباح الشركات على البلدان النامية (التي تميل إلى رفع معدلاتها الضريبية الإلزامية على الشركات) وكيف يمكن تصميمها للسماح للبلدان بتحفيز الاستثمار في التنمية المستدامة على النحو المناسب مع الحفاظ في الوقت نفسه على ضرائب فعالة مرتفعة بما فيه الكفاية.

26 - ويمكن لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تستنزف الموارد من التنمية المستدامة، أن تساعد أيضا في بناء حيز مالي للاستثمار في التنمية المستدامة. وقد ارتفعت مخاطر الفساد وغسل الأموال بسبب عمليات الشراء الطارئة التي أجريت في عامي 2020 و 2021 للاستجابة لجائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تُفرض الضرائب بشكل غير فعال على المكاسب في الثروة الناجمة عن ارتفاع قيمة بعض الأصول المالية، ويرجع ذلك جزئيا إلى استراتيجيات معقدة لتجنب الضرائب. ومن شأن اتباع نهج أكثر منهجية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، أثناء قيام البلدان بإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة، أن يحسن تعبئة الإيرادات ويعزز العقد الاجتماعي.

27 - وقام الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، الذي أطلقه رئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020، بتقديم توصيات لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة لكي تنظر فيها الحكومات في شباط/فبراير 2021. وتشمل هذه التوصيات ميثاقا عالميا للنزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة، يهدف إلى توطيد قيم النزاهة والشرعية وتعزيز أطر السياسات العامة، وإعادة تصميم المؤسسات لتوطيد وتعزيز النزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز السياسات والمؤسسات المتعلقة بالنزاهة المالية، ستعمل الدول الأعضاء على تعزيز العقد الاجتماعي على الصعيد الوطني والبناء على العقد العالمي المنصوص عليه في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

28 - تملك مصادر التمويل الخاصة الإمكانيات لدعم التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19، ولكن ينبغي للاستثمارات المستقبلية أن تتماشى بشكل أفضل مع خطة عام 2030 وأن تصل إلى البلدان الأكثر تخلفاً من حيث الأهداف الإنمائية. ويمكن للحكومات أن تتخذ إجراءات على الصعيد الوطني لدفع الاستثمار الخاص وتحفيز تحول القطاع الخاص الموجه نحو تحقيق المزيد من الاستدامة، ولكن سيكون الدعم الدولي ضروريا لتمكين الاقتصادات الأقل تقدما من اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص والنهوض بتطوير قطاعها الخاص المحلي. ويتعين على الحكومات أيضا أن تتعاون في إعادة توجيه أسواق رأس المال نحو الاستثمار الذي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للقواعد العالمية في هذا المجال أن تؤدي إلى تخفيض التكلفة التي يتحملها المشاركون في السوق وتسهيل تجنب الارتباك وتجزئة السوق في الوقت نفسه.

29 - وقد تسببت أزمة كوفيد-19 بعرقلة الأنشطة التجارية وأدت إلى انخفاض كبير في الاستثمار، مما قوض من قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن الدعم الحكومي حد من عدد حالات الإفلاس ووفر الحماية للوظائف في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن التعافي المستدام والشامل للجميع سوف يتطلب تحفيز الاستثمار وإعادة تصور نموذج الأعمال الذي يخدم الناس والكوكب بشكل أفضل.

30 - وفي عام 2020، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة 35 في المائة، من 1,5 تريليون دولار في عام 2019 إلى تريليون دولار[8]. وكان الأثر كبيرا في المجالات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، انخفضت التزامات الاستثمار الخاص في مشاريع البنية التحتية في عام 2020 بنسبة 52 في المائة في البلدان النامية مقارنة بعام 2019[9]. وكان الانخفاض حادا بشكل خاص في قطاع النقل (-78 في المائة)، في حين كان قطاع الطاقة المتجددة أكثر مرونة. ومن بين 129 مشروعا لتوليد الكهرباء، كان هناك 117 في مجال الطاقة المتجددة[10].

31 - ومن شأن إحياء الاستثمار أن يدعم التعافي من الأزمة، وأن يحفز النمو الاقتصادي ويهيئ فرص العمل. وقد أثبتت قطاعات مثل مصادر الطاقة المتجددة والاتصالات قدرتها على اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص. ويمكن للبلدان أن تنظر في إعطاء الأولوية لاستثمار القطاع الخاص في هذه القطاعات، مع تركيز الاستثمار العام على المجالات التي لا تحقق عائدات مالية تمكنها من سداد مستحقات المستثمرين من القطاع الخاص. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المسعى، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، بسبل منها تقديم الدعم لتحسين إعداد المشاريع وخفض تكاليف التمويل على سبيل المثال، من خلال آليات مصممة بشكل جيد لتقاسم المخاطر.

32 - ويتطلب التعافي الشامل والمستدام أيضا مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للعديد من الاقتصادات النامية. غير أن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما فتئت تعاني تاريخياً من نقص الخدمات من جانب النظام المالي الرسمي. وقد تضررت هذه المؤسسات بشكل غير متناسب من الأزمة. وتكون احتياطيات المرأة المالية أدنى في غالب الأحيان، وهي ممثلة تمثيلا زائدا في القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة (مثل تجارة التجزئة، والخدمات السكنية والغذائية). ومع إنهاء تدابير الدعم الحكومية تدريجيا، يتعين على صناع السياسات ضمان عدم دفع المؤسسات الصغيرة القادرة على البقاء نحو الإفلاس بسبب معوقات السيولة. كما يتعين عليهم الحد من هشاشة هذه المؤسسات أمام الأزمات المستقبلية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تبسيط سياسات تسجيل الأعمال التجارية، ودعم رقمنة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتصميم برامج تخفف من تحديات التمويل التي تواجه هذه المؤسسات. ويمكن للدعم الدولي، بما في ذلك بناء القدرات، أن يساعد البلدان في هذا الصدد.

33 - ومع ذلك، لن يكون التعافي مستداما ما لم يتغير نموذج الأعمال السائد بشكل أساسي. ويتطلب ذلك تغيير قواعد اللعبة من أجل مواءمة الأعمال التجارية بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة. وطالما بقيت الأعمال التجارية غير المستدامة بيئيا أو اجتماعيا مربحة، سيكون هناك اختلال بين أهداف المجتمع وأهداف الأعمال التجارية. وتتسم سياسات تسعير الكربون والسياسات الأخرى التي تسعى إلى تسعير العوامل الخارجية بأنها ضرورية لتصحيح هذا الاختلال. وينبغي للمشرعين أيضا أن يزيدوا من مساءلة القطاع الخاص إزاء تأثيره على التنمية المستدامة. ويستلزم هذا الأمر تحسين الشفافية والإقرارات المتصلة بالاستدامة على مستوى الشركات. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل

(8) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.13).

(9) البنك الدولي، *مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية: التقرير السنوي لعام 2020* (واشنطن العاصمة، 2021).

(10) المرجع نفسه.

التنمية لعام 2021، شجعت الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو وضع معايير دولية متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً للإقرارات المتصلة بالاستدامة، من خلال الاستفادة من المبادئ والأطر والتوجيهات القائمة.

34 - ومع ذلك، يمكن لتعدد النهج في مجال التمويل المستدام أن يسبب ارتباكا ويرفع التكلفة بالنسبة للمشاركين في السوق. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، ينبغي استكشاف المجالات التي يمكن فيها تحقيق التقارب على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثل زيادة توحيد أطر الإبلاغ عن الاستدامة وفرض حد أدنى من الإقرارات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وضع خط أساس عالمي يمكن للبلدان أن تواصل تطويره على الصعيد الوطني. وتخطط مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإنشاء مجلس يعنى بالمعايير الدولية للاستدامة للعمل على مجموعة متماسكة من المعايير العالمية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وبما أن المعايير تحظى باعتراف عالمي في مجال الإبلاغ المالي، فإن ذلك يمكن أن يشكل إنجازاً في مجال تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

35 - وبالمثل، هناك خطر حقيقي يتمثل في استغلال أهداف التنمية المستدامة لأغراض تمويهية، حيث تسوَّق المنتجات الاستثمارية على أنها مستدامة رغم عدم تقديمها أي مساهمة مجدية لأهداف التنمية المستدامة. وسيكون الفهم المشترك على الصعيد العالمي لما يشكل استثمارا مستداما (أي فهم المعايير الرئيسية التي يجب أن يفي بها الاستثمار المستدام) بمثابة خطوة إلى الأمام في التخفيف من مخاطر استغلال أهداف التنمية المستدامة لأغراض التمويه. ولمعالجة هذه المسألة، وضع تحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة، الذي أطلقه الأمين العام، تعريفا مشتركا للاستثمار في التنمية المستدامة، يمكن أن يخدم كقاعدة فعالة للأسواق في حال اعتماده على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، طور التحالف كشافا للاستثمار في التنمية المستدامة لتوجيه المستثمرين من خلال النهج المتعددة للاستثمار المستدام، فضلا عن مجموعة من مقاييس الأثر الخاصة بقطاعات معينة، والتي يمكن أن تزيد من جودة قياس مساهمات الشركات في أهداف التنمية المستدامة.

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

36 - ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية استجابةً لأزمة كوفيد-19. وفي عام 2020، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية 161,2 بليون دولار، بزيادة قدرها 3,5 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2019، وفقا للمقياس الجديد لمكافئ المِنح. وتعزى هذه الزيادة إلى الأنشطة المتصلة بجائحة كوفيد-19 والقروض الثنائية. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا وأفريقيا، على أساس نقدي، بالقيمة الحقيقية بنسبة 1,8 في المائة، لتبلغ 34 بليون دولار، وبنسبة 4,1 في المائة، لتبلغ 39 بليون دولار، على التوالي.

37 - وارتفعت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة في المتوسط - 0,32 في المائة في عام 2020 مقارنة بـ 0,30 في المائة في عام 2019 - ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض الدخل القومي الإجمالي في معظم البلدان المانحة. غير أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي ظلت دون هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة. ولم يحقق الهدف أو يتجاوزه سوى ستة بلدان مانحة، هي: ألمانيا، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج. وفي الإجمال، في حين زاد 16 بلداً مانحاً مساعدته الإنمائية الرسمية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية لـ 13 بلداً. وتنظر بعض البلدان المانحة أيضاً في إعادة تخصيص جزء من المخصصات الإضافية لحقوق

السحب الخاصة باتجاه هدفها من المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، مما قد يؤدي إلى مزيد من التخفيضات في المعونة من حيث الحجم.

38 - ويقدر صندوق النقد الدولي أن هناك حاجة إلى 50 بليون دولار للتصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من أجل تلقيح الأفراد في ما لا يقل عن 40 في المائة من جميع البلدان بحلول نهاية عام 2021، وفي ما لا يقل عن 60 في المائة من جميع البلدان بحلول النصف الأول من عام 2022؛ وتتبع المخاطر السلبية والتأمين ضدها؛ وضمان وجود فحوصات وإجراءات تعقب وعلاجات على نطاق واسع حيثما تنخفض التغطية باللقاحات. وبالفعل، أُعطي نحو 44 في المائة من جرعات لقاح كوفيد-19 في البلدان الغنية، مقارنة بنسبة 0,4 في المائة من الجرعات في البلدان الفقيرة. ولسد الفجوة في الإنصاف في الوقاية من كوفيد-19 وتشخيصه وعلاجه، ينبغي أن يدعم الشركاء في التنمية خريطة طريق الاستثمار التي اقترحها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، الهادفة إلى دفع تصنيع اللقاحات والأوكسجين واللوازم الطبية وتوريدها والاتجار بها وإيصالها. ويشمل الاقتراح التصدي للفجوة البالغة 17 بليون دولار في تمويل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي ينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية سدها كأولوية فورية. ويلزم أيضا تقديم منح إضافية.

39 - وينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية رفع التزاماتهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية البالغة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، والوفاء بها. وينبغي إعطاء الأولوية لتمويل المنح بدلا من القروض للبلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ينبغي عكس الاتجاه السابق للأزمة المتمثل في تراجع الشروط التساهلية لأقل البلدان نموا وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الصحة.

40 - وكانت الاستجابة الفورية من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لهذه الأزمة غير مسبوقة من حيث الحجم والسرعة، متجاوزة بذلك استجابة الشركاء الثنائيين في التنمية. وأعلنت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مجتمعة عن تقديم ما يزيد على 200 بليون دولار لدعم البلدان النامية، مع تقديم دعم قوي بوجه خاص لأقل البلدان نموا. بيد أن القيود على القدرات المالية تحد من الدعم الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمواجهة التقلبات الدورية، ولا سيما من خلال نوافذ الإقراض غير الميسرة التي توفر تمويلا طويل الأجل للبلدان المتوسطة الدخل.

41 - وينبغي للمانحين أن يعززوا القدرة المالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عن طريق توفير تمويل إضافي أو التعجيل بعمليات تجديد الموارد المقررة. والنجاح في التجديد العشرين للموارد في المؤسسة الدولية للتنمية أمر حاسم بالنسبة لاستدامة دعمها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمقرضين الرسميين تمديد آجال استحقاق قروضهم، بما في ذلك الإقراض غير الميسر، واستكشاف الخيارات لتوفير تمويل طويل الأجل للغاية (على سبيل المثال لمدة 50 عاما) للبلدان النامية، وينبغي أن يكون إقراضا بفائدة ثابتة حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من أسعار الفائدة العالمية المنخفضة للغاية.

42 - وتدعم أدوات التمويل العام المبتكرة بنجاح الاستجابة لجائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، تشكل التزامات السوق المتقدمة أداة أساسية لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس). ويمكن للتمويل المختلط أيضاً أن يدعم جهود التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. غير أنه ينبغي للشركاء أن يحرصوا على عدم تحويل تمويل المنح من الاحتياجات الاجتماعية نحو التمويل المختلط، بالاستناد إلى الأولويات القطرية.

43 - ويتمثل أحد الخيارات المتاحة لزيادة التمويل المختلط في تجميع الموارد الرسمية للمصارف الإنمائية الثنائية و/أو المتعددة الأطراف في صـــندوق للتمويل المختلط. وينبغي للجهات المانحة أيضـــاً أن تدرس إمكانية استخدام قروض غير ميسرة بسعر أقل من سعر السوق لأغراض خلط التمويل، بما في ذلك مكونات شبيهة بالأسهم، مما يمكن شركاء القطاع العام من الحصول على حصة من العائدات المالية المحتملة.

44 - وقد سلطت الجائحة الضوء على تصاعد المخاطر المتصلة بالمناخ، مما يبرز أهمية تمويل المنافع العامة العالمية. وقد تكون أزمة كوفيد-19 قد أثرت ســـلبا على طلب التمويل المتعلق بالمناخ وتوفيره على الســـواء، مما عرقل على الأرجح تحقيق هدف التمويل المناخي البالغ 100 بليون دولار في عام 2020. ولا بد من وجود إرادة سياسية لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية على حد سواء، لمعالجة تراكم الأزمات.

45 - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، بتخصـــيص مبلغ 100 بليون دولار ســـنوياً كحد أدنى. وينبغي لجميع مقدمي التمويل زيادة تمويل إجراءات التكيف ليصـــبح مستواه معادلاً لمستوى التمويل المخصص لتدابير التخفيف، فضلاً عن إعطاء الأولوية لتوفير المنح التمويلية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويلزم القيام بمزيد من العمل من أجل إرساء فهم لأفضل السبل للحصول على تمويل للمنافع العامة العالمية في إطار السياق المالي للتنمية المستدامة.

46 - وقد دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إمكانية الحصـــول على اللقاحات واللوازم الطبية وإمكانية الوصـــول إلى العاملين في المجال الصـــحي؛ وتعبئة الموارد؛ وتنفيذ التدابير المترابطة؛ وينبغي زيادة تعزيز تبادل التكنولوجيات والتعاون من هذا القبيل. ويمكن لتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يعزز القدرات والموارد اللازمة للتعاون الإنمائي القائم على الوعي بالمخاطر، بسبل من بينها التجارة والسياسات الصناعية والتكامل الإقليمي وسلاسل القيمة الإقليمية وزيادة التمويل. وقد أدى الجنوب العالمي دورا هاما في إنتاج وتحفيز المعارف المتعلقة بالصـــحة وغيرها من المخاطر، بما في ذلك من خلال إنشـــاء وتعزيز مراكز للتميز ومراكز فكرية يتزايد فيها تيسير تبادل الخبرات والمهارات والممارسات الجيدة بين الكيانات الوطنية والمحلية. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه الجهود وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتعزيز مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

47 - وقد ســـاعدت النظم الإيكولوجية للتعاون الإنمائي، ولا ســـيما ســـياســـات التعاون الإنمائي الوطنية وغيرها من العوامل التمكينية للتعاون الإنمائي الفعال، مثل نظم البيانات والمعلومات القوية، على تحقيق نتائج في التصـــدي للجائحة، وينبغي مواصـــلة تعزيز هذه النظم. ويمكن أن تتيح أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تتولى البلدان زمامها أساسا لترجمة الأولويات القطرية إلى طلبات ملموسة للشركاء في التنمية.

48 - وعلى الرغم من خطط الطوارئ القائمة، كان هناك نقص في التنســـيق بين الشـــركاء في التنمية فيما يتعلق باســـتجاباتهم لأزمة كوفيد-19، ولم يكن العديد منهم على اســـتعداد كاف لهذه الاســـتجابة. وهذا يؤكد ضرورة أن يضع الشركاء في التنمية استراتيجيات وخطط طوارئ لتحسين التنسيق في مواجهة الأزمات والحد من المخاطر على الصـعيد الدولي. كما يسـلط الضـوء على ضـرورة مواءمة جميع مصـادر التعاون الإنمائي الدولي مع التنمية المســـتدامة، مع التركيز على دعم جهود البلدان وبناء قدراتها على الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود.

49 - ودعا منتدى التعاون الإنمائي لعام 2021 إلى أن يصبح التعاون الإنمائي أكثر وعيا بالمخاطر، نظرا لتزايد تعقيد سياق المخاطر ونطاق الموارد والخبرات المطلوبة. وأصدر منتدى التعاون الإنمائي توصيات ملموسة لعملية متابعة تمويل التنمية، وكذلك للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[11].

دال - التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

50 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل التجارة الدولية بدرجة أقل مما كان متوقعا في البداية، ويعود ذلك بصفة خاصة إلى قدرة اقتصادات شرق آسيا على الصمود. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى طفرة في الطلب على المنتجات المرتبطة بالجائحة. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، انخفض حجم تجارة السلع العالمية بنسبة 5,3 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 8 في المائة في عام 2021 على خلفية انتعاش اقتصادي قوي في بعض أنحاء العالم.

51 - وكان التعافي متفاوتا، مع وجود فوارق قطاعية وإقليمية كبيرة. فعلى سبيل المثال، شهدت السياحة انخفاضا غير مسبوق أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات الخارجية للبلدان المعتمدة على السياحة، بما في ذلك العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وتراجعت خدمات السفر بنسبة 63 في المائة في عام 2020، ومن غير المرجح أن تتعافى بشكل كامل في المدى القصير[12]. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تمثل أيضا تهديدا رئيسيا للتعافي الاقتصادي في العديد من البلدان التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على اللقاحات.

52 - وقد تكون الأزمة قد عجلت أيضا بإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية لصالح سلاسل إمداد أقصر وأكثر مرونة. ومن المتوقع أن تحول الشركات الإنتاج إلى مناطق أقرب إلى المستهلكين وأن تحد من تجزئة سلاسل القيمة من أجل زيادة قدرة سلاسل الإمداد على مواجهة الصدمات الخارجية[13].

53 - ولإعادة تنشيط التجارة العالمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود لإبقاء الأسواق مفتوحة من أجل ضمان التدفق المنصف للسلع والخدمات اللازمة للتصدي للجائحة، ورفض النزعة القومية والسياسة الحمائية في توزيع اللقاحات. وتتطلب اللقاحات مدخلات من العديد من البلدان المختلفة، ويمكن للسياسات التقييدية التجارية أن تصعب زيادة الإنتاج. وتؤثر أيضاً نظم الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على الإمداد باللقاحات، وقد تزايدت الدعوات إلى التنازل عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بلقاح كوفيد-19.

54 - وتعتمد تدفقات التجارة العالمية أيضاً جزئيا على تخفيف حدة التوترات التجارية والحد من المخزون التراكمي للتدابير التقييدية التجارية. وفي حين أن هذه التدابير (مثل ضوابط التصدير المفروضة على اللوازم الطبية الأساسية) قد زادت في البداية استجابة للأزمة، فقد أصبحت أقل انتشارا منذ ذلك الحين. وسيعتمد الانتعاش المستدام للتدفقات التجارية أيضاً على التصدي للتحديات التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف وإصلاحه. وهذا يستدعي معالجة أمور، منها معالجة سير نظام تسوية المنازعات، والتوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا الرئيسية التي يجري التفاوض بشأنها، مثل إعانات مصائد الأسماك. ومن الأمور

(11) موجز الاجتماع السابع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي (E/2021/70).

(12) World Trade Organization, "World trade primed for strong but uneven recovery after COVID-19 pandemic shock", press release, 31 March 2021.

(13) UNCTAD, "Global trade update", May 2021.

الأساسية أيضا جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر استجابة لأولويات التنمية المستدامة. وستتاح للحكومات فرص المضي قدما في الإصلاحات الضرورية، حيث من المقرر تنظيم عدة مناسبات رفيعة المستوى في عام 2021 مثل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

55 - ولجعل التجارة أكثر شمولا، ينبغي تجديد التركيز أيضاً على البلدان الأقل اندماجا في التجارة الدولية. ولم تتحقق الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة، وهي مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020، وينبغي تكثيف برامج المعونة مقابل التجارة في هذه البلدان. وينبغي أن تستهدف برامج المعونة مقابل التجارة أيضا دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في مجال التجارة، خاصة وأن المرأة تضررت بشكل غير متناسب جراء هذه الأزمة. وفي حين أبرزت الجائحة أهمية التكنولوجيات الرقمية بشكل عام، والتجارة الإلكترونية بشكل خاص، فإن الفجوة الرقمية تمنع التقاسم العادل للمنافع. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في كيفية تحسين دعم البلدان النامية في استفادتها من رقمنة الاقتصاد بغية زيادة مشاركتها في التجارة الدولية.

56 - وجعل التجارة أكثر شمولا للجميع يتطلب أيضاً سد الثغرات في تمويل التجارة التي تؤثر بشكل غير متناسب على المؤسسات التجارية الصغيرة والبلدان غير المندمجة تماما في سلاسل الإمداد العالمية أو في النظام المالي الدولي. وكانت الفجوة في تمويل التجارة قد بلغت بالفعل 1,5 تريليون دولار على الصعيد العالمي قبل الأزمة، ولكنها اتسعت فيما بعد، حيث أشار الممولون من القطاع الخاص إلى زيادة المخاطر التجارية والصعوبات التشغيلية. وتوسعت المصادر العامة لتمويل التجارة بهدف التعويض. وبما أن أقل البلدان نموا لا تستطيع الاعتماد على مصارف التصدير والاستيراد ذات رأس المال الجيد بنفس الدرجة التي تعتمد عليها البلدان الأخرى، فإن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تظل بمثابة مصادر رئيسية لتمويل التجارة العامة. وينبغي لهذه المؤسسات أن تستجيب لحالات التعافي المتباينة بإعادة تركيز البرامج على أقل البلدان نموا وكذلك على قطاعات السوق مثل تلك التي تضم مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

هاء - الدَّين والقدرة على تحمّل أعبائه

57 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع حاد في مخاطر العجز عن سداد الديون في جميع أنحاء العالم. وفي جميع الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية، أدت تدابير التحفيز المالي الكبيرة وانخفاض الإيرادات إلى دفع مستويات الدين العام لتصل إلى مستويات قياسية. ويقدر أن الدين العام العالمي قد ارتفع في عام 2020 إلى ما يقرب من 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يبلغ 65 في المائة في عام 2008. وقد أعاق ذلك استجابة الاقتصادات للأزمة وفاقم مخاطر القدرة على تحمل الديون.

58 - وقد كان العديد من البلدان النامية مثقلاً بالفعل بأعباء مرتفعة للديون قبل انتشار الجائحة. فقد تخلفت خمس دول ذات سيادة عن سداد ديونها في عام 2020، ويُقدر بأن ما يزيد عن نصف أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل تعاني بالفعل من حالة مديونية حرجة، أو هي معرضة بشدة لهذه الحالة.

59 - وساعدت استجابات المجتمع الدولي في مجال السياسات على تفادي حدوث أزمة بنيوية أوسع نطاقا. وقد خففت إجراءات المصارف المركزية من شروط التمويل وخفضت من حدة الضغط في أسواق الدين في البلدان المتوسطة الدخل. وتعتمد أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل على التمويل الطارئ من صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ومبادرة مجموعة العشرين لتعليق

سداد خدمة الدين، المتاحة لـ 73 بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل، أتاحت للبلدان المشاركة إعادة توجيه الموارد من خدمة الدين نحو الاستجابة للأزمات. وفي 18 حزيران/يونيه 2021، كانت المبادرة قد قدمت نحو 10,3 بلايين دولار على شكل إغاثة إلى 47 بلدا مستوفياً للشروط[14]. ويوسع الإنشاء اللاحق للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين نطاق التركيز من تقديم الدعم المالي إلى معالجة شواغل الملاءة المالية للبلدان المستوفية لشروط مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وحتى الآن، قدمت ثلاثة بلدان طلبات للانضمام إلى الإطار المشترك.

60 - وفي حين أن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي كانت حاسمة، فإنها لم تكن كافية. ولا تزال مخاطر التعثر في سداد الدين مرتفعة في العديد من البلدان. وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية مدينة بمبلغ 356 بليون دولار لخدمة الديون العامة والديون المكفولة حكوميا المستحقة في عام 2021، وبمبلغ آخر قدره 329 بليون دولار في عام 2022[15]. وفي حين أتاحت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين متنفسا لـ 47 بلدا، سيتعين في المستقبل سداد تكاليف خدمة الدين المعلقة لعامي 2020 و 2021. وهذا يهدد بتهيئة وضع خلال السنوات القادمة ترتفع فيه تكلفة سداد الديون إلى درجة يتعذر معها تسديدها، مما قد يؤدي إلى حالة جديدة من المديونية الحرجة في بعض البلدان إذا لم يتم اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون.

61 - وقد كانت مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في جهود تخفيف عبء الديون صعبة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، تدين البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من المبادرة مجتمعةً بنحو ثلث التزاماتها الكلية بخدمة الدين للدائنين من القطاع الخاص، ومع ذلك، لم يشترك أي دائن من القطاع الخاص في المبادرة، مما قلل من فعاليتها. وفي حين يهدف الإطار المشترك إلى إشراك الدائنين من القطاع الخاص بشروط مماثلة، فمن غير الواضح كيف يمكن لهذا الترتيب أن يُطبّق على أرض الواقع.

62 - وقد أدى الخوف من خفض التصنيف السيادي بالفعل إلى ردع بعض البلدان المدينة عن الانضمام إلى مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وبموجب الإطار المشترك، يُتوقع خفض التصنيف الائتماني بالنظر إلى أن أحد أهداف الإطار هو المساواة في معاملة جميع الدائنين. وهذا يعني أنه إذا نجح الأمر، فإن الدائنين من القطاع الخاص سيشاركون بالضرورة في تخفيض الديون، مما قد يؤدي إلى خفض التصنيف، والتخلف الانتقائي عن سداد الديون مثلا. غير أن هذا التطور ينبغي أن يكون مؤقتا فحسب، وأن يمثل خطوة ضرورية نحو تحسين الميزانيات العمومية السيادية والملاءة الائتمانية. وعقب إعادة الهيكلة، يُتوقع أن يرتفع التصنيف الائتماني لبلد ما، بالنظر إلى أنه ينبغي لهذا البلد أن يكون في وضع أفضل لسداد التمويل الجديد. وتجري فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية تحليلات إضافية بشأن التصنيفات الائتمانية السيادية *لتقرير تمويل التنمية المستدامة* لعام 2022.

63 - ولا تزال البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه أعباء ديون مرتفعة غير مؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك. ويدين العديد من هذه البلدان بنسب كبيرة من الديون لدائنين تجاريين، ولا سيما للعديد من حاملي السندات المنتشرين، بحيث ستكون إعادة هيكلة الديون، عند الاقتضاء، صعبة.

(14) انظر www.albankaldawli.org/ar/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

(15) Homi Kharas and Meagan Dooley, “COVID-19’s legacy of debt and debt service in developing countries”, Brookings Institution Global Working Paper, No. 148 (Washington, DC, Brookings Institution Center for Sustainable Development, December 2020).

64 - وفي العديد من البلدان التي لا يزال بإمكانها تحمل الديون، لا يزال من المرجح حدوث ندوب اقتصادية واجتماعية عميقة دون الحصول على تمويل جديد، لا سيما إذا اضطرت السلطات إلى سحب الدعم المالي بشكل مبكر. وضعف الأوضاع المالية يقيد أيضاً بشدة قدرة العديد من الاقتصادات على التصدي للتحديات المناخية المتنامية وإدارة التحول نحو اقتصاد أخضر.

65 - ويلزم اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لخلق حيز مالي أكبر للبلدان تستطيع من خلاله الاستثمار في تعافٍ مستدام وشامل وأخضر، فضلا عن معالجة أوجه القصور الهيكلية في هيكل الديون السيادية الدولية. ويقدم الموجز السياساتي للأمين العام المقدم في آذار/مارس 2021 بعنوان "حلول لمشاكل السيولة والديون من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: الآن هو وقت العمل" مجموعة من التوصيات بشأن تهيئة حيز للاستثمار في الاستجابة للأزمة وفي أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل التدابير المتعلقة بالمناخ. وتشمل تلك التوصيات دعوات إلى المجتمع الدولي للنظر في مبادرات تخفيف عبء الديون.

66 - ويمكن تسهيلا لتخفيف عبء الدين أن يبني على الإطار المشترك ويكمله في مساعدة البلدان المحتاجة، ويمكن أن يقدم المشورة القانونية والتقنية - بما في ذلك بشأن تحويل الديون و/أو إعادة شرائها و/أو تحسين شروط الائتمان و/أو تعديل خصائص الديون أو تبادلها و/أو إلغائها - حسب الظروف المحددة للبلد وما يواجهه من تحديات في مجال الديون. وقد أُطلقت مبادرات تحويل الديون، أو يجري تنفيذها حاليا، في عدة مناطق، وهو نهج يمكن مواصلة تطويره وتوسيع نطاقه. ويمكن لهذا التسهيل أيضا أن يساعد في وضع ورقات شروط موحدة، فضلا عن شروط لأدوات الديون المشروطة بالحالة الاقتصادية للدولة، والتي يمكن للدائنين الثنائيين الرسميين إدراجها بصورة منهجية في قروضهم الخاصة.

67 - وتتيح الأزمة الحالية أيضاً فرصة لزيادة تعزيز هيكل الديون الدولية من أجل مواكبة الزيادة المحتملة في عمليات إعادة الهيكلة في أعقاب انتهاء الجائحة وفي ظل تغير بيئة الدائنين. ويمكن أن يشمل ذلك تحسين الشفافية بشأن الديون؛ وتعزيز شروط التعاقد، بما في ذلك استخدام أدوات الديون المشروطة بالحالة الاقتصادية للدولة، مثل البنود المتعلقة بالأعاصير؛ واستكشاف الخيارات القانونية من أجل التوصل إلى حل أكثر فعالية لأزمة الديون.

واو - معالجة المسائل العامة

68 - لقد أضافت أزمة كوفيد-19 عامل إلحاح جديد إلى الدعوات التي طال أمدها لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. وعلى الرغم من الجهود الهامة التي يبذلها صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات لتعزيز أدوات التمويل القائمة وتطوير أدوات جديدة، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية والقيام بإصلاحات أعمق لتمكين التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، وجعل شبكة الأمان المالي العالمية صالحة للأزمات المستقبلية. وتشمل المقترحات رفع مستوى أدوات صندوق النقد الدولي للتمويل، بما في ذلك تخصيص موارد جديدة وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة من أجل التنمية المستدامة؛ وتحسين التنسيق إلى جانب تعزيز ترتيبات التمويل الإقليمي؛ ومراجعة الحصص، بما في ذلك زيادة مظروف موارد صندوق النقد الدولي وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها[16]. ويلزم تحسين التعاون للتخفيف من مخاطر الاستقرار المالي العالمي الناجمة عن عوامل غير اقتصادية، بما في ذلك تغير المناخ.

(16) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/76/230).

69 - وقد كشفت أزمة كوفيد-19 عن مواطن الضعف والمخاطر القائمة في النظام المالي الدولي، وأدت إلى تفاقمها. ففي حين أدت تدابير الدعم السياساتية الاستثنائية المتخذة إلى استقرار الأسواق المالية في بداية الجائحة ودعمت الاقتصاد العالمي، فقد تكون أسهمت أيضا في تراكم المخاطر في المستقبل، بما في ذلك زيادة الرافعة المالية واحتمال حدوث فقاعات في أسعار الأصول. ويمكن أن يؤدي التعافي الاقتصادي الحالي غير المتكافئ إلى تدهور سريع في الأوضاع المالية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة، إذا ارتفعت أسعار الفائدة العالمية. وقد ساعد التمويل الطارئ، إلى جانب تخفيف عبء الديون عن أكثر البلدان فقراً، في تلبية الاحتياجات الملحة المتعلقة بالسيولة وميزان المدفوعات خلال عام 2020، ولكن احتياجات التمويل لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان النامية.

70 - وتتألف شبكة الأمان المالي العالمية من عدة مؤسسات وأدوات أنشئت استجابة للأزمات الاقتصادية والمالية السابقة. وهي تشمل، إلى جانب صندوق النقد الدولي في صميمها، ترتيبات التمويل الإقليمية، وترتيبات الائتمان المتبادل الثنائية، وعلى الصعيد الوطني، احتياطيات البلدان من النقد الأجنبي. وفي حين توسعت شبكة الأمان بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لا تزال هناك فجوات. فبالنسبة لمعظم البلدان النامية، شكلت تسهيلات الإقراض التي وضعها صندوق النقد الدولي المصدر الرئيسي للدعم بالسيولة الخارجية خلال أزمة كوفيد-19. وحتى نهاية أيار/مايو 2021، كان صندوق النقد الدولي قد وافق على تقديم ما يقرب من 110 بلايين دولار لـ 84 بلدا بموجب قروض طارئة، وترتيبات تمويل جديدة، وزيادات في الترتيبات القائمة، وقدم 726 مليون دولار كمنح لتخفيف عبء الديون لـ 29 من أفقر أعضائه[17].

71 - وقد نُفذت بعض التدابير القصيرة الأجل لتعزيز القدرة التمويلية بشروط ميسرة لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك من خلال تجديد موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابعين لصندوق النقد الدولي، وزيادة حدود استخدام الموارد. وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ صندوق النقد الدولي خطا جديدا للسيولة القصيرة الأجل للبلدان الأعضاء التي تتميز أطر سياساتها أو أساسياتها الاقتصادية بدرجة عالية من القوة، ولكنه لم يُستخدم بعد.

72 - وفي تموز/يوليه 2021، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة، يعادل 650 بليون دولار. ومن المتوقع أن يعطي مجلس المحافظين موافقته النهائية بحلول آب/أغسطس 2021. ولا تزال المناقشات جارية أيضاً بشأن كيفية زيادة أثر حقوق السحب الخاصة عن طريق توجيهها إلى البلدان الأكثر احتياجا. وهناك مناقشات جارية بشأن الاستخدامات البديلة لحقوق السحب الخاصة التي تتجاوز الغرض الأصلي منها بوصفها أصولا احتياطية دولية، بما في ذلك لأغراض التنمية. ويمكن أن يشمل ذلك آليات جديدة للاستفادة من حقوق السحب الخاصة بهدف جمع تمويل إضافي للتنمية.

73 - وبما أن مخصصات حقوق السحب الخاصة موزعة بما يتناسب مع أنصبة الحصص في صندوق النقد الدولي، فإن أقل بقليل من الثلثين (418 بليون دولار) يذهب إلى البلدان المتقدمة النمو. وقد أبدت بلدان كثيرة ذات مواقف خارجية قوية استعدادها لتوجيه حقوق السحب الخاصة بها غير المستخدمة إلى البلدان التي تحتاجها على أساس طوعي. وتجري حاليا مناقشة عدة مقترحات لتوجيه حقوق السحب الخاصة، بدرجات متفاوتة من الدعم السياسي، على النحو المبين أدناه مباشرة:

(17) تفاصيل عمل صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19 والتخفيف من عبء خدمة الديون متاحة على الرابط التالي: www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker.

(أ) ينطوي أحد الخيارات الراسخة على الإقراض الفرعي لحقوق السحب الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر: فقد قامت بعض البلدان بالفعل بتوجيه حقوق السحب القائمة الخاصة بها بهذه الطريقة، مما أدى إلى زيادة قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض الميسر بمقدار ثلاث مرات في عام 2020؛

(ب) ثمة اهتمام متزايد لدى صندوق النقد الدولي بإنشاء صندوق استئماني للصمود والاستدامة، ولا سيما للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تمشيا مع نداءات الأمين العام وأصحاب المصلحة الآخرين الداعية إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لصندوق استئماني جديد بهدف تلبية احتياجات البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تشمل الاقتراحات الأخرى توجيه حقوق السحب الخاصة عن طريق صناديق استئمانية جديدة لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف و/أو مصارف التنمية الإقليمية (التي لا تقتضي بالتالي إجراء تغييرات في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، بوصفها جهات معتمدة حائزة بالفعل لحقوق السحب الخاصة)[18]. ويمكن لهذه الصناديق أن تسهم في تمويل الاحتياجات الصحية والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ودعم عمليات تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة وأكثر قوةً؛

(د) تذهب بعض المقترحات إلى أبعد من ذلك في إعادة النظر في الدور المحتمل لحقوق السحب الخاصة في دعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل (الأمر الذي قد يتطلب تغييرا في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي). وتشمل هذه المقترحات ما يلي: '1' تعيين جهات معتمدة جديدة حائزة لحقوق السحب الخاصة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من الاستفادة منها؛ '2' إدخال تغيير على صيغة توزيع حقوق السحب الخاصة؛ و '3' إدخال زيادة أوسع نطاقا على أوجه استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة عالمية أو كأصل استثماري، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة الخاصة.

74 - وبرزت مرة أخرى، من خلال أزمة كوفيد-19، أهمية إدارة آثار التقلب في تدفقات رأس المال. ويتعين على البلدان أن تنظر في المجموعة الكاملة من الأدوات السياساتية، بما فيها سياسات النقد وأسعار الصرف والسلامة الاحترازية الكلية وإدارة تدفقات رأس المال، ضمن أمور أخرى. وينبغي إدراج هذه الأدوات في أطر تمويل وطنية متكاملة ومتسقة. ويمكن للتعاون الدولي أن يساعد على تعزيز قدرات البلدان النامية على استخدام كامل مجموعة أدوات السياسات، بما في ذلك من خلال التوجيه المتسق والمساعدة التقنية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية.

75 - وستكون هناك حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون على الصعيد العالمي لمعالجة آثار المخاطر غير الاقتصادية المتزايدة على الاستقرار المالي، بما في ذلك المخاطر المناخية والاجتماعية والبيئية. ويدعو *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021*[19] الهيئات والسلطات المعنية بوضع المعايير المالية إلى إرشاد المؤسسات المالية بشأن كيفية إدراج العوامل المتعلقة بالمناخ وبأهداف التنمية المستدامة الأخرى في تقييمات المخاطر، وإدراج اختبارات الإجهاد المتصلة بالمناخ لتقييم مدى تعرض هذه المؤسسات للمخاطر. وفي حين

(18) للحصول على قائمة بالجهات المعتمدة الحائزة لحقوق السحب الخاصة، انظر www.imf.org/en/About/FAQ/special-drawing-right.

(19) Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2021* (United Nations publication, Sales No. E.21.I.6), p. 148.

أنه ينبغي للمصارف المركزية أن تواصل اتخاذ تدابير وقائية لحماية الاستقرار المالي وحماية ميزانياتها العمومية، فإنها تستطيع أيضا أن تستعرض أثر استراتيجيات شراء السندات "ذات الأثر المحايد في السوق" على المخاطر المناخية، لأن هذه الاستراتيجيات تعكس في كثير من الأحيان تحيز السوق إلى الجهات المسؤولة عن الانبعاثات الكثيفة من الكربون[20].

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

76 - أدت مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار دورا فعالا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة كوفيد-19، ويمكنها أن تساعد في بناء مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات، وأكثر مراعاةً للبيئة وأكثر شمولاً. وفي حين أن الابتكارات، بما في ذلك اللقاحات وطرق العلاج الجديدة، تساعد على التغلب على حالات الطوارئ الطبية وتمهد الطريق نحو التعافي، يلزم بذل جهود إضافية لضمان الإنصاف في إمكانية الحصول عليها على الصعيد العالمي. وقد دعمت التكنولوجيات الرقمية الجديدة النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الجائحة، مما أدى إلى تسريع الاتجاهات الرقمية مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب دائمة في جميع مناحي الحياة. وستكون هناك حاجة إلى سياسات رقمية شاملة، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية والأطر التنظيمية للتغلب على الفجوات الرقمية المتنامية والتصدي للعواقب الأخرى غير المقصودة.

77 - ويهدف مرفق كوفاكس - وهو ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 - إلى تسريع تطوير وتصنيع اللقاحات، وضمان الوصول العادل والمنصف لجميع البلدان. غير أن إنتاج اللقاحات اقتصر على عدد قليل جدا من البلدان، وكان الحصول عليها متفاوتا إلى حد كبير حتى الآن، حيث إن 44 في المائة تقريبا من الجرعات في العالم أعطيت في البلدان المرتفعة الدخل (كما هو مبين أعلاه)، مقارنة بإعطاء نسبة 0,4 في المائة فقط من الجرعات في البلدان المنخفضة الدخل[21]. ومما أعاق إنتاج اللقاحات محليا ضعف القدرات الإنتاجية وعدم الحصول على التكنولوجيا والمدخلات الحيوية في العديد من البلدان النامية. وللتغلب على وتيرة الاستجابة التي تسير بسرعتين مختلفتين هذه، ومكافحة جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، يجب على أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص العمل معا لمضاعفة القدرات التصنيعية على الأقل من خلال استكشاف جميع الخيارات، بدءا بالتراخيص الطوعية وعمليات نقل التكنولوجيا وصولاً إلى تجميع براءات الاختراع والمرونة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

78 - وقد دعمت التكنولوجيات الرقمية الجديدة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العديد من المجالات، بما في ذلك من خلال التعلم الإلكتروني والتطبيب عن بعد والعمل عن بعد والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتمويل الرقمي. وقد تسارعت التطورات في مجالات الأصول الرقمية وما يسمى بالعملات الرقمية المستقرة، وكذلك الحال بالنسبة للعمل على العملات الرقمية للمصارف المركزية. غير أن متوسط عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة في أقل البلدان نموا بلغ 1,3 فقط في عام 2020، مقارنة بمتوسط قدره 11,5 لكل 100 نسمة في البلدان النامية و 33,6 لكل 100 نسمة في البلدان المتقدمة

(20) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(21) منظمة الصحة العالمية، "الملاحظات الافتتاحية للمدير العام في الإحاطة الإعلامية بشأن كوفيد-19 في 7 حزيران/يونيه 2021"، 7 حزيران/يونيه 2021.

النمو[22]. وتؤثر أوجه عدم المساواة القائمة المتصلة بالدخل ونوع الجنس والعمر والتعليم والصحة، ضمن عوامل أخرى، على إمكانية الحصول على منافع التكنولوجيات الجديدة، وتهدد بزيادة تفاقم الفجوات الاجتماعية. وتشمل المخاطر الأخرى والعواقب غير المقصودة المرتبطة بتسارع الاتجاهات الرقمية الانتشار المتزايد للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والهيمنة المتنامية للمنصات الرقمية الكبيرة على السوق.

79 - وقد ازداد استخدام الخدمات المالية الرقمية خلال عمليات الإغلاق الشامل والتباعد البدني، مما مكَّن العديد من الأسر المعيشية والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد المالية والحفاظ على مستوى معين من النشاط الاقتصادي. وساهمت حكومات عديدة في هذه الزيادة كجزء من استراتيجياتها للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وقد أدت التدابير التنظيمية مثل تخفيض أو إلغاء رسوم المعاملات و/أو زيادة حدود المعاملات إلى زيادة جاذبية المدفوعات الرقمية، في حين أن الضعف المؤقت لقواعد الامتثال المتعلقة بالتحقق من هوية العميل وتدابير مكافحة غسل الأموال سهَّل التحاق عملاء جدد بسوق المعاملات الرقمية[23]. كما كثفت حكومات عديدة عمليات التحويل من الحكومة إلى الأفراد من خلال القنوات الرقمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة الاجتماعية أثناء الإغلاق الشامل. وعلى الرغم من فوائده العديدة، فإن التوسع السريع في التمويل الرقمي يفاقم أيضاً المخاطر، بما في ذلك ما يتعلق منها بحماية المستهلك والإقصاء الرقمي؛ والاستقرار والنزاهة الماليين؛ والمنافسة. وتشكل أيضاً الهجمات السيبرانية المحتملة على المؤسسات المالية الهامة للنظام أو مقدمي الخدمات الرقمية الخاصة بها خطرا متزايدا على الاستقرار المالي.

80 - ولتسخير التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق تعافٍ مستدام ومرن يتغلب على الفجوات الرقمية ويخفف من المخاطر الجديدة والناشئة الأخرى، يتعين على صناع السياسات التعامل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت بتكلفة معقولة وزيادة مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وتحدد خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي رؤية لربط أربعة بلايين نسمة، هم بقية سكان العالم المحرومين من الاتصال الإلكتروني، بشبكة الإنترنت بحلول عام 2030[24]. ويلزم وضع أطر تنظيمية، بما فيها لوائح تنظيمية معززة لمكافحة الاحتكار، من أجل الحد من نفوذ المنصات الرقمية الكبيرة في السوق، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا المالية، وتهيئة بيئة تكفل المنافسة العادلة بدرجة أكبر. وينبغي للاستراتيجيات الوطنية لتعميم الخدمات المالية أن تستند إلى إمكانات التكنولوجيا المالية، وأن تعالج في الوقت نفسه أوجه عدم المساواة والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

رابعا - خاتمة

81 - كشفت أزمة كوفيد-19 عن أوجه ضعف وأوجه تفاوت كبيرة في الاقتصاد العالمي وفي النظم المالية. وأبرزت الحاجة الملحة للاستثمارات في البشر وفي التعافي المستدام، فضلا عن ضرورة إجراء

(22) *Financing for Sustainable Development Report 2021*, p. 164.

(23) انظر، على سبيل المثال، World Bank and Cambridge Centre for Alternative Finance (CCAF), *The Global Covid-19 FinTech Regulatory Rapid Assessment Report* (Washington, DC, World Bank; and Cambridge, United Kingdom, University of Cambridge, 2020), pp. 34 and 38.

(24) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي"، تقرير الأمين العام المؤرخ 29 أيار/مايو 2020 (A/74/821).

إصلاحات في الهيكل المالي والسياسي على الصعيد العالمي. وكخطوات أولى، ينبغي تعزيز إمكانية حصول البلدان النامية على اللقاح بصورة كبيرة. وفي الوقت نفسه، تتيح الأزمة فرصة فريدة لتغيير التوجه ووضع العالم على مسار إنمائي أكثر استدامة وشمولا للجميع ووعيا بالمخاطر.

82 - غير أن العديد من البلدان النامية لا يملك الحيز المالي للاضطلاع بالاستثمار اللازم لتحقيق تعافٍ شامل ومستدام. وبدون دعم إضافي، ستتخلف هذه البلدان عن الركب. وينبغي أيضا أن تحسن الاستثمارات الإنتاجية في المخزون الرأسمالي القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، حتى وإن أدت إلى رفع مستويات الديون في الأجل القريب. وفي هذا السياق، يحتاج المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجيات ذات آفاق طويلة الأجل جدا للإقراض والاستثمار.

83 - وعلى الصعيد الوطني، يتعين على واضعي السياسات أن يوائموا حزم التعافي مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية، بما في ذلك من خلال نهج التمويل المتكاملة. ويمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تتولى البلدان زمامها أن تساعد البلدان على تصميم حلول تمويلية لتحقيق تعافٍ مستدام، تأخذ في الاعتبار الروابط بين مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا، وكذلك الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

84 - بيد أن الإجراءات الوطنية وحدها لن تكون كافية. فقد أكدت أزمة كوفيد-19 أن أكثر التحديات التي نواجهها استعصاءً - أي تلك الناجمة عن الجوائح والمناخ والتنوع البيولوجي والديون وغير ذلك من المخاطر النظمية - هي تحديات عالمية بطبيعتها ولا يمكن التصدي لها إلا إذا اجتمعت جميع البلدان وعملت على تحقيق أهداف مشتركة. والعمل الجماعي أمر لا غنى عنه.

85 - ويمكن أن يؤدي تعزيز تعددية الأطراف والأشكال الجديدة للتعاون العالمي إلى توحيد صفوف الأوساط المعنية بالسياسات والإعراب عن آراء أولئك الأكثر عرضة للصدمات والأزمات. وتواصل الأمم المتحدة توفير منبر فريد لتمكين الحوارات السياساتية بشأن قضايا التمويل المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، على نطاق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك المناخ.